2 – الاقتراض من المصارف و من المصرف المركزي:

غالبا ما تلجأ المصارف إلى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي عند حاجتها لتمويل عملياتها المصرفية التي تقتصر مواردها الذاتية المتاحة عن تمويل مثل هذه العمليات بالكامل ، و هذا الاقتراض يمثل التزامات على المصرف تجاه بقية المصارف.

كما أن هذه الالتزامات غالبا ما تكون مؤقتة، هذا و أن المصارف تفضل الاقتراض من بعضها البعض قبل لجوئها إلى المصرف المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة على القروض المؤقتة.

أما في حالة عجز المصارف عن تلبية طلب الاقتراض المقدم إليها من البنك المماثل لها ، فان هذا الأخير سيلجأ إلى المقرض الأخير للجهاز المصرفي والمتمثل في البنك المركزي، ولكن هذا لا يعني استجابة البنك المركزي لطلبات الاقتراض المقدمة إليه، بل يجدها وسيلة لفرض الرقابة على النشاط المصرفي و الائتماني للمصارف.

ويكون ذلك حسب الأحوال الاقتصادية والنقدية السائدة، فيستجيب في حالة رغبته بتنشيط الوضع الاقتصادي ويمتنع أثناء التضخم.

ثانيا: الموجودات جانب الأصول:

يقصد بأصول المصرف جميع الموجودات التي في حوزته وجميع الحقوق التي يدفعها له الغير، حيث أن مكونات الأصول تعطي لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط المصرف، وتبين لنا في نفس الوقت قدرته على الوفاء بالالتزامات العاجلة والآجلة.

و تتكون أصول المصرف من العديد من البنود غير المتجانسة في طبيعتها والمتمثلة فيما يلي:

1– النقود السائلة:

يحتفظ كل بنك من البنوك في خزنته بقدر من النقود السائلة لمواجهة الفروق التي تنشأ بين كمية السحب والإيداع، وعلى الرغم من أن هذه الفروق تعتبر فروقا يومية إلا أن البنوك عادة ما تحتفظ برصيد من النقود السائلة يزيد كثيرا عما تتوقعه، وعلى الرغم من أن النقود السائلة في الخزنة تعتبر أقل الأصول ربحية، إلا أنها تعتبر أكثر الأصول سيولة، ولذلك نجد أن الكثير من البنوك التجارية لا

تكتفي بالاحتفاظ بنسبة السيولة التي تحددها الحكومة، و لكنها قد تحتفظ بنسبة تزيد عن ذلك قليلا أو كثيرا حسب طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك.

2- حافظة الأوراق المالية و التجارية:

تحتفظ البنوك عادة بمجموعة من الأوراق المالية و التجارية التي تستحق الدفع في آجال معينة، هذه الأوراق لا تكون متجانسة، فهي تختلف من حيث درجة سيولتها وآجال استحقاقها و ربحيتها، كما أنها تختلف أيضا من حيث درجة الضمان الذي تتمتع به، هذا ما يعطيها مرونة كبيرة و يجعل منها مجالا تستثمر فيه المصارف، ومن أهم هذه الأوراق نجد:

أ- أذونات الخزانة:

هي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة، تكون عادة ذات آجال قصيرة جدا (لا تتعدى تسعين يوما) حتى يسهل توزيعها على البنوك و المؤسسات المالية المختلفة، ويكون الإصدار على مدى السنة، و الغرض منه هو تمويل العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة.

كما أنها تعطي فائدة منخفضة جدا، رغم ذلك تقبل البنوك على شراء أذونات الخزانة لما تتمتع به من سيولة عالية، والكثير من البنوك تعتبر بأن الاستثمار في شراء أذونات الخزانة هو الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود إذا ما أحسن توزيعها، ومن حيث ضمانها تتمتع بدرجة عالية من الضمان لأن الحكومة هي التي تقوم بإصدارها .

ب - الكمبيالات المخصومة:

وتتمثل في الأوراق التجارية المخصومة للعملاء، وتتضمن عملية الخصم في جوهرها القيام بعملية إقراض قصيرة الأجل، وذلك لقصر المدة التي تنقضي بين سحب الكمبيالة واستحقاقها، فعملية خصم كمبيالة تعني بالنسبة للبنك شراء قيمتها التي تستحق الدفع بعد أجل معين لا يتجاوز سنة مقابل نقد حاضر يدفعه البنك لبائع هذه الورقة.

ومن الطبيعي أن تكون القيمة الحاضرة التي يدفعها البنك للورقة المخصومة اقل من قيمتها الاسمية، ويمثل هذا الفرق جراء الانتظار والمخاطرة، وفي جوهره يمثل فائدة تدفع عن المبلغ الذي يتخلى عنه

البنك لبائع الكمبيالة خلال المدة التي تنقضي بين شراء الورقة وتاريخ استحقاقها ويطلق على قيمة الفائدة المدفوعة منسوبة إلى القيمة الاسمية للورقة المخصومة (سعر الخصم) أو سعر القطع .

ج- الأسهم و السندات :

يستثمر البنك جزءا من موارده في شراء السندات التي تصدرها بعض الشركات الأخرى التي تتمتع بقدر من الضمان، كما يستثمر جزءا من موارده في شراء أسهم بعض الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية، لكن يكون احتفاظ المصرف بالأسهم في أقل الحدود الممكنة لأن ذلك يخرجه من دوره الطبيعي كتاجر للائتمان.

3- السلف:

يعتبر السلف من أهم بنود الأصول في المصارف التجارية، وهو ما يمنحه من سلف للغير، ولعل هذا هو المجال الرئيسي لعمل لمصرف خاصة التجاري منه، و يختلف السلف عما سبق ذكره من أصول في أنه يتسم بسيولة منخفضة للغاية، وذلك لأنه لا يمكن للمصرف أن يحوله إلى نقود سائلة إلا عند مواعيد استحقاقها فقط و ذلك لأنها تعتبر أكثر الأصول تحقيقا للربح.

كما أن السلف يمنح إما بضمان عيني أو بضمان نقدي أو بضمان شخصي، والنوع الثاني هو أكثر الأنواع ملائمة للمصارف وذلك لأنها تستطيع أن تحتفظ في حوزتها بالضمان نفسه.

4 الأصول الثابتة :

وتتمثل في المبنى الذي يمارس فيه المصرف نشاطه والأدوات والمعدات التي يستخدمها والمخازن التي تمثل وثيقة الصلة لعملية الإقراض، حيث يحتفظ فيها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون في حوزته.

وتعتبر الأصول الثابتة أقل الأصول سيولة، فهي من ناحية لا يمكن تحويلها إلى نقود سائلة إلا عند تصفية المصرف نهائيا وتوقفه عن ممارسة نشاطه، ومن ناحية أخرى تعتبر من النفقات الثابتة التي على البنك أن يتحكم بها في الآجال القصيرة، لهذا فإن البنك يمول مثل هذه الأصول عن طريق موارده الذاتية فقط والمتمثلة في رأس ماله وما كونه من احتياطات.